Al Wasl University Journal - Issue (68) - June 2024
ISSN 2791-2949 (Online)

Joining of Circumstantial "waw" to Present Tense Verb Between Permissibility and Irregularity

Dr. Mohammed Kalid Rahall Hamad Al Obaidy
College of Islamic Sciences, University of Fallujah, Iraq

https://doi.org/10.47798/awuj.2024.i68.08

Received: 24-06-2019

Accepted: 25-01-2021

Published: 01-06-2024

Corresponding Author:

dr.mohammad.khalid@uofallujah.edu.iq

Abstract

The "waw" letter does not join a verbal sentence whose verb is in the present tense, and it is circumstantial. Arabic grammarians agreed unanimously on this, on the pretext that the present tense verb and the present participle are similar. And just as "waw" does not join the present participle when it is circumstantial, "waw" does not join the present tense verb, so the title of the research paper is: Joining of Circumstantial "waw" to Present Tense Verb between Permissibility and Irregularity)."

But the problem of this study is that this rule has been broken in several eloquent texts, whether they are Qur'anic, poetic, or prose, and we can assume that this is not generally permissible, except for the grammatical interpretation mentioned by the grammarians. In my research, I followed the descriptive and analytical approaches and one of the results of the study is that joining of "waw" to the present tense verb is not generally permissible, and what is mentioned is interpreted.

Keywords: (Circumstantial "waw", present tense verb, permissibility, irregularity, circumstantial expression).

دخولُ واو الحالِ على الفعلِ المضارعِ بَيْنَ الجَوازِ والشذوذِ

د. محمد خالد رحال حمد العبيدي
كلية العلوم الإسلامية – جامعة الفلوجة – العراق

ملخص

(الواو) لا تباشرُ الجملة الفعلية التي فعلها مضارع والواقعة حالًا، وعلى هذا أجمعَ علماءُ النحو في اللغة العربية؛ بحجة أنَّ الفعلَ المضارع واسم الفاعل متشابهان، وكما أنَّ (الواو) لا تباشرُ اسمَ الفاعل إذا وقع حالًا، فكذلك (الواو) لا تباشرُ الفعلَ المضارع، فكان عنوانُ البحثِ «دخول (واو الحال) على الفعل المضارع بين الجواز والشذوذ».

ولكنَّ الإشكالية في هذا البحث أنَّ هذه القاعدة قد نقضتْ في عدَّة نصوص فصيحة سواءَ كانت قرآنية، أو شعرية، أو نثرية، ويمكننا أنْ نفرضَ أنَّ هذا الأمرَ ليس جائزًا في سعة الكلام، إلا على التأويلِ النحوي الذي ذكره النحاة، واتبعَ الباحثُ في هذا البحثِ المنهجَ الوصفي التحليلي، ومن نتائج البحثِ أنَّ دخولَ (واو الحال) على الفعل المضارع ليس جائزًا في سعة الكلام، وما وَرَدَ منه فهو مُؤَوَّلٌ.

الكلمات المفتاحية: (واو الحال، الفعل المُضارع، الجواز، الشذوذ، الحال).

© 2022 AWU Publishers/Alwasl University. All Rights Reserved.

المُقدِّمَـة

الحمدُ للهِ ربِ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى مَنْ اهتدى بهديه وسار على نهجه، واقتفى أثره إلى يوم الحشر واليقين.

أما بعد،

فهذا بحثٌ يعالجُ قضيةً نحويةً مفادها أنَّ (واو الحال) لا تباشرُ الفعل المضارع المثبت؛ لأنه على وزن اسم الفاعل لفظًا، وبتقديره معنًى، فجاءني زيدٌ يركبُ، بمعنى: جاءني زيدٌ راكبًا، ولا سيما وهو يصلح للحال وضعًا، وبين الحالين تناسب، وإنْ كانا في الحقيقة مختلفين، فجاءَ البحثُ بعنوان: «دخول (واو الحال) على الفعل المضارع بين الجواز والشذوذ».

أسباب البحث:

١- أجمع النحاة على منع مباشرة (واو الحال) للفعل المضارع الواقع حالا، ولكننا نرى نصوصًا عربية فصيحة من قرآن كريم، ومن أشعار وكذلك أمثال عربية تجاوزت هذه القاعدة النحوية.

٢- في هذا البحث محاولة للجمع بين توجيهات النحاة، والنصوص الفصيحة التي تخالف قواعدهم.

٣- بيان الأسباب التي بنى عليها النحاة قاعدتهم في عدم جواز مباشرة الواو للفعل المضارع.

الدراسات السابقة:

أحكام النحاة فيما يتعلق ب(واو الحال) مبثوثة مفرقة في مؤلفاتهم، ولكني

لم أجد دراسة متخصصة من القدماء أو المحدثين أفردت هذه المسألة ببحث مستقل.

خطة البحث:

اقتضت مادة البحث أن تكون خطته تشتمل على مقدمة، ومبحثين، فخاتمة ذكرت فيها نتائج البحث، ثم قائمة بمصادر البحث:

أما المقدمة: فقد بيَّنتُ فيها مادة البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة.

وأما المبحث الأول: فكان بعنوان: (واو الحال) والفعل المضارع الواقع حالا عند النحاة: ذكرت فيه الحال وتقييده لعامله سواء كان مفردًا أم جملة، والحال الجملة لا بد فيها من رابط يربطها بصاحبها، والأصل فيه أن يكون الضمير، ومن روابط جملة الحال الواو.

وأما المبحث الثاني: فكان بعنوان: (واو الحال) الداخل على الفعل المضارع بين الجواز والشذوذ: ذكرت فيه نصوصًا قرآنية جاء الواو فيها رابطًا لجملة الحال المصدرة بالفعل المضارع في ظاهر الأمر، مع أنهم نصوا على منع مجيء الواو رابطة لجملة الحال المصدرة بالفعل المضارع المثبت، وفي هذا مخالفة لأصولهم ومخالفة الأصل ليست اعتباطًا، وإنما يرمي المخالف إلى معنًى يقصده ويبينه من خلال هذه المخالفة، وناقشت هذه الآيات متبعًا المنهج الوصفي التحليلي فيها، فذكرت أقوال النحاة والمفسرين في تأويلها.

ومن ثَمَّ الخاتمة التي ذكرت فيها أهم نتائج البحث التي توصَّلَ إليها.

وفي الختام أسأله تعالى أن يوفقنا والمسلمين ويقبلنا وأنْ يفهمنا في كتابه الكريم، وفي لغته الكريمة.

المبحث الأول

(واو الحال) والفعل المضارع الواقع حالا عند النحاة

الحال يدلُّ على هيئة صاحبه، والأصل في الحال أن يكون مفردًا، كما في الخبر والصفة؛ لأن المفرد يدلُّ على هيئة ما يتعلق به، ولما كانت الجملة تدلُّ على الهيئة مثل المفرد صحَّ وقوعها حالا مثلها، لكن بشروط[1].

قال السعد: «وإنْ لم تخلُ الجملة الحالية عن ضمير صاحبها، فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها، أي: الواو نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ المدثر: ٦، أي: ولا تعطِ حال كونك تعدُّ ما تعطيه كثيرًا؛ لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة؛ لعراقة المفردة في الإعراب وتطفل الجملة عليه؛ بوقوعها موقعه، وهي، أي: المفردة تدلُّ على حصول صفة، أي: معنًى قائم بالغير؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول، والهيئة معنًى قائم بالغير غير ثابتة»[2].

والجملة الواقعة حالا يجب فيها كما يجب في الواقعة خبرًا، وصفة أن تشتمل على رابطٍ يربطها بصاحبها، سواء كان المبتدأ، أو الموصوفَ، أو صاحبَ الحال، قال الجامي: «ولما كانت الجملة مستقلةً في الإفادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها، والحال مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالا لا بدَّ لها من رابطة تربطها إلى صاحبها، وهي الضمير، والواو»[3].

١- ينظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٢٠)، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م: ١ / ٢١٩، والجامي، عبد الرحمن بن أحمد نور الدين (ت٨٩٨هـ)، الفوائد الضيائية، طبعة جديدة ومنقحة من الطبعة القديمة التركية الشيخ أحمد عزو عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، ط (١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م: ١ / ٣٥٢.

٢- التفتازاني سعد الدين، مسعود بن عمر (ت٧٩٣هـ)، الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، ودار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، مطبوع ضمن شروح التلخيص: ٣ / ١٢٩-١٣٠.

٣- الجامي، الفوائد الضيائية: ١ / ٣٥٣.

وأصل الربط يكون بالضمير[١].

قال السعد: «فتحتاج الجملة الواقعة حالا إلى ما يربطها بصاحبها الذى جعلت حالا عنه، وكلٌ من الضمير والواو صالح للربط، والأصل الذى لا يعدل عنه ما لم تمسَّ حاجة إلى زيادة ارتباط هو الضمير؛ بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة، والخبر، والنعت، فالجملة التي تقع حالًا إن خلت عن ضمير صاحبها الذى تقع هي حالًا عنه وجب فيها الواو؛ ليحصل الارتباط، فلا يجوز خرجت زيد قائم»[٢].

قال الصبان معلقًا على قول الأشموني: (مرتبطة بصاحبها): «قوله: (مرتبطة بصاحبها)، أي: بالضمير، أو بالواو، والأصل الضمير؛ بدليل الربط به وحده في الحال المفردة، والخبر، والنعت، قاله الدماميني»[٣].

وقال الرضي: «وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدتَ جعلها جزء الكلام، فلا بدَّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثَمَّة قيل في بعض الأخبار، كما يجيئ: إن الظاهر قائم مقام الضمير»[٤].

وإذا وقعت الجملة حالًا فلها رابطان: الضمير؛ لأنه الأصل كما مرَّ، نحو: جاء زيد يده على رأسه، والواو، وتسمى (واو الحال)، «وعلامتها صحة وقوع (إذ)

١- ينظر: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين (ت٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، مراجعة: فؤاد ناصر، ط (٢)، مكتبة نور الصباح، تركيا، ٢٠١١: ٢٣٤.

٢- التفتازاني، سعد الدين، الشرح المختصر لتلخيص المفتاح: ٣ / ١٢٣-١٢٥.

٣- الصبان، محمد بن علي الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م: ٢ / ٢٧٨.

٤- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية: (كتاب الكافية في النحو): دار الكتب العلمية - بيروت - (د، ت): ١ / ٩١، وينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ط (١)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م: ٢ / ٢٨٦، والعطار، حسن (ت١٢٥٠هـ)، حسن العطار على شرح الأزهرية، ط (٢)، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م: ص: ٨١.

موقعها»[1]، ومثالها: جاء زيد وعمرو قائم.

وقد يرد سؤال مفاده، ما علاقة الواو بربط الجملة بغيرها، فالجواب عليه، أن الواو في أصل استعمالها للجمع المطلق، فهي تجمع ما قبلها بما بعدها، أي: لا تجعل ما بعدها مستقلا عما قبله كما هو أصل الربط، قال النسفي: «وقد يكون الواو للحال؛ لأن الحال يجامع ذا الحال؛ لأنه صفته في الحقيقة، فيكون مجامعًا له، فيناسب معنى الواو؛ لأنه لمطلق الجمع، فاشتركا في وصف الجمع، أو لأن الواو لما كان لمطلق العطف احتمل أن يكون بطريق الاجتماع؛ لأنه نوعه»[2].

وإنما جعلوا الواو رابطة لجملة الحال، ولم يجعلوها رابطة لجملة الخبر، أو الصفة، أو صلة الموصول، بل اكتفوا بربطها بالضمير؛ «لأن الحال يجيئ فضلة بعد تمام الكلام، فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني الواو التي أصلها الجمع؛ لتؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما خبر المبتدأ، والصلة، والصفة، فإنها لا تجيئ بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، وبالصلة يتم جزء الكلام، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظًا، وكونها لمعنى فيه معني كأنها من تمامه، فاكتفي في ثلاثتها بالضمير، بلى، قد تصدر الصفة والخبر بالواو، إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد (إلا) نحو: ما حسبتك إلا وأنت بخيل، وما جاءني رجل إلا وهو فقير، وأما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال، فلا تُرى، أبدًا، مصدرة بالواو»[3].

١- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٧٨.
٢- النسفي، عبد الله بن أحمد (ت٧١٠هـ)، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م: ١ / ٢٨٩، وينظر: السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، ط (٢) الأردن، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م: ٢ / ٢٥٦.
٣- الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢١١.

وذكر النحاة أن الجملة الحالية إن صدرت بفعل مضارع مثبت لا تقترن ب (واو الحال)، بل يجب ربطها بالضمير وحده؛ «وذلكً؛ لأن المَضارع على وزن اسم الفاعل لفظًا، وبتقديره معنًى، فجاءني زيد يركب، بمعنى: جاءني زيد راكبًا، ولا سيما وهو يصلح للحال وضعًا، وبين الحالين تناسب، وإن كانا في الحقيقة مختلفين، كما يجيء، وقد سمع: قمت وأصكُّ عينه، وذلك إما؛ لأنها جملة، وإن شابهت المفرد، وإما؛ لأنها بتقدير: وأنا أصُكُّ، فتكون اسمية تقديرًا»[١].

فلفظ المضارع يوازن اسم الفاعل في الحركات والسكنات، فالفعل المضارع (يركب)، واسم الفاعل منه (راكب) «أول كلٍّ منهما متحرك، والثاني من كلٍّ منهما ساكن، وعلى هذا الوزان باقي الحروف»[٢].

وأما مجيئ المضارع بتقدير اسم الفاعل في المعنى، فلأن «الجملة الحالية بمنزلة المفرد، فجاء زيد يركب، بمنزلة جاء راكبًا، واسم الفاعل يصلح لأن يستعمل في الأزمنة الثلاث المضي، والحال، والاستقبال، فهو دائمًا لا يمتنع عن مقارنة عامله في الزمان، فيجوز لك أن تقول: جاء زيد راكبًا، ويجيء غدًا، أو الآن راكبًا»[٣].

ومجيئ الفعل المضارع بتقدير اسم الفاعل في اللفظ، والمعنى هو العلة في امتناع دخول (واو الحال) على الفعل المضارع؛ لأنه «بمنزلة المفرد؛ لشبه المضارع به، فكما لا تدخل الواو على المفرد، فتقول: قام زيد ضاحكًا، فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع»[٤].

١- المصدر نفسه: ١ / ٢١٢.
٢- الكرمي، محمد، الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، مطبعة قم، ١٣٧٥هـ: ٢ / ٤١.
٣- المصدر نفسه: ٢ / ٤١.
٤- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الفاسي (ت٨٠٧هـ)، شرح المكودي على الألفية، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، مطبوع مع حاشية ابن حمدون: ١ / ٢٩٧.

والأصل في الحال[1] عدم دخول الواو؛ «لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، فإن قولك: جاء زيد راكبًا إثبات الركوب لزيدٍ، كما في زيد راكب، إلا أنه في الحال على سبيل التبعية، وإنما المقصود إثبات المجيئ، وجئت بالحال؛ لتزيد في الإخبار عن المجيئ، هذا المعنى، ووصف له، أي: ولأنها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة إلى المنعوت، إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل، وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت، فإنه لا يقصد به ذلك، بل مجرد اتصاف المنعوت به، وإذا كان الحال مثل الخبر فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال»[2].

وذكر الخطيب القزويني علة امتناع (واو الحال) في الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع مثبت، بأن المفردة لما كانت هي الأصل في الحال، وهي تدلُّ على حصول صفة غير ثابتة، أي: منتقلة، وأنها تبين هيئة صاحبها حال تلبس صاحب الحال بالفعل وهي المقارنة، والفعل المضارع يشبه الحال المفردة في أنه يدلُّ على حصول صفة غير ثابتة ومقارنة لما جعلت قيدًا له وتبين هيئة صاحبها، لذلك امتنع الواو.

قال ابن يعقوب المغربي: «وإنما امتنع دخول الواو على الجملة ذات المضارع المثبت؛ لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة، وأصالة المفردة، إما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة، وإما بمعنى أن الحال فضلة، وكونها فضلة يقتضي إعرابها بالنصب، والإعراب يقتضي الإفراد؛ لعراقة المفرد، أي: تأصله في الإعراب، وإنما

١- المراد بالحال هنا الحال المنتقلة، غير اللازمة لصاحبها المنفكة عنه، التي تعطي معنًى جديدًا، وتفيد تأسيسًا، لا تأكيدًا لمضمون ما قبلها، ينظر: الدسوقي، مصطفى محمد (ت١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح المختصر، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، ودار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، مطبوع ضمن شروح التلخيص: ٣/ ١١٧، والكرمي، محمد، الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح: ٢/ ٣٨.

٢- التفتازاني، الشرح المختصر لتلخيص المفتاح: ٣/ ١١٩- ١٢١، وينظر: شروح التلخيص، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، ودار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م: ٣/ ١١٧ وما بعدها.

تعرب الجملة لتطفلها على المفرد بوقوعها موقعه، كما في الخبر والنعت، وإنما تأصل المفرد في الإعراب؛ لأنه هو المحتاج إليه للتمييز كما تقرر في محله، وإذا كانت الحال المفردة هي الأصل، وهي في أصل وضعها تدلُّ على حصول صفة غير ثابتة مقارن حصولها لما جعلت الحال قيدًا له، ويعني بالصفة هنا المعنى القائم بالغير، لا الصفة النحوية، أما دلالتها على الصفة المقارنة لما جعلت قيدًا له؛ فلأنها وضعت لتدل على الهيئة الحاصلة للفاعل، أو المفعول في حال التلبس بالفعل، كما تقدم في المثال، والهيئة معنًى قائم بالغير، وكونها في حال التلبس بالفعل المقيد بها هو معنى المقارنة، وقولنا مثلا: جاء زيد راكبًا دالٌّ على هيئة هي غير الركوب، وعلى تقدير التزام أنه لا يدلُّ على الهيئة، بل على نفيها، فنقول ما تقدم هو الأصل، ووجود الحال على غير ذلك نادر، وأما كون تلك الصفة غير ثابتة فلأن كلامنا إنما هو في الحال المنتقلة، والانتقال يقتضي عدم الثبوت والدوام، وإذا كان الأصل هي المفردة، وهي تقتضي ما ذكر، وهو، أي: المضارع المثبت يفيد ما ذكر كذلك، أي: كالحال المفردة امتنعت فيه الواو كما امتنعت في المفردة؛ وذلك لشبهه بها في إفادته ما تقدم، أعني: أنه دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدًا له، كما دلت المفردة على ذلك، ولما كانت دلالة المضارع على الصفتين، وهما حصول صفة غير ثابتة، وكون ذلك الحصول مقارنًا لما جعلت الحال قيدًا له، فيها بعض الخفاء أشار إلى بيان ذلك، فقال: أما الحصول، أي: دلالة المضارع على الحصول المذكور، وهو حصول صفة غير ثابتة، فيحصل الأمران، أعني كون الصفة حاصلة وكونها غير ثابتة؛ لأجل كونه فعلا مثبتًا من جهة كون المضارع مثبتًا يفيد الحصول لمضمونه، ووقوعه لا نفي ذلك المضمون؛ لعدم النافي، ومن جهة كونه فعلا يفيد عدم ثبوت ذلك، وعدم دوامه، وذلك؛ لأن الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقتضي للعدم، أما إفادته الحصول من جهة الإثبات فواضح، وأما إفادته عدم الثبوت والدوام من جهة كونه فعلا،

والفعل يفيد التجدد...

وأما المقارنة، أي: وأما دلالة المضارع على المقارنة بين ذلك الحصول، وما جعلت الحال قيدًا له، فتحصل تلك المقارنة؛ لأجل كونه، أي: الفعل مضارعًا، والمضارع يكون للحال الذي هو زمان النطق به، كما يكون للاستقبال، وذلك يقتضي مقارنة مضمونه لذلك الزمان»[1].

ولما كانت الحال منتقلة، والمعنى فيها مقارن لعاملها، أي: «تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: جاءني زيد راكبًا، أن المجيئ الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال»[2]، وهذا معنى المقارنة[3]، والفعل المضارع المثبت يدلُّ على حصول صفة؛ لأنه مثبت، فيدلُّ على حصول الفعل، وهذه الصفة غير ثابتة؛ لأنه فعل، فالفعل يدلُّ على التجدد وعدم الثبوت، والفعل مقارن لما جعلت قيدًا له؛ لكونه مضارعًا، فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال.

وهو في هذا يشبه الحال المفردة؛ لذلك امتنعت الواو فيه[4]، والله أعلم.

ومنع النحاة اقتران الجملة التي فعلها مضارع مثبت الواقعة حالا بالواو، قال ابن يعيش: «وقد يقع الفعل موقع الحال، إذا كان في معناه، وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل، تقول: جاء زيد يضحك، أي: ضاحكًا، وضربت زيدًا يركب، أي: راكبًا، قال الله تعالى: ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ ﴾ القصص: ٢٥، أي: ماشيةً، وقال الشاعر:

١- المغربي، ابن يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، دار الهادي - بيروت، ط (٤)، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢م: ٣/ ١٢٩-١٣١.
٢- الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢١١.
٣- التفتازاني، الشرح المختصر لتلخيص المفتاح: ٣/ ١٣٠.
٤- ينظر: شروح التلخيص: ٣/ ١٣٠ - ١٣١.

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نـارٍ عندها خير موقد

والمراد عاشيًا، ولا حاجة إلى الواو؛ لما بين الفعل المضارع، واسم الفاعل من المناسبة»[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ المدثر: ٦، في أحد أوجه الفعل ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ بِأَنَّهُ حَالٌ مُتَوَقَّعَةٌ، ومقدرة في المستقبل، أَيْ: لَا تَمْنُنْ مُقَدِّرًا أَنْ تَسْتَكْثِرَ، قال الزمخشري: «قرأ الحسن: (ولا تمنّ)، وتستكثر، مرفوع منصوب المحل على الحال، أي: ولا تعط مستكثرًا رائيًا لما تعطيه كثيرًا، أو طالبًا للكثير»[٢].

وذكر الرضي أن عدم اقتران الواو بالجملة الفعلية الحالية المثبتة حكم أغلبي، فقد تربط بالواو، ولذلك أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، وفي الشعر، بقوله: «وإذا انتفى المضارع بلفظ (ما) لم يدخله الواو؛ لأن المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف لا، إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو (ما)، فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير، وإذا انتفى المضارع بـ (لا)، لزمه الضمير، كما يلزم المضارع المثبت، على ما ذهب إليه النحاة، والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت؛ لأن معنى جاءني زيد لا يركب، أي: غير راكب، فهو واقع موقع المفرد، ودخول (لا) لا يغير الكلام في الأغلب عما كان عليه؛ لكثرة استعمالها، فلهذا جاز: إن تزرني لا أزرك، وفلا أزورك، كما تقول: إن تزرني أزرك، وفأزورك، وكذا تقول: كنت بلا مال، لكن مصاحبة المضارع المصدَّر بلا، للواو، أكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها؛ إذ ليس الحال في الحقيقة، في نحو: لا يركب، مشابهًا للمفرد لفظًا ومعنًى، كما شابهه في نحو: يركب؛ لأن الحال في الأول: انتفاء الصفة، فـ (لا)

١- ابن يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة- (د، ت): ٢ / ٦٦، وينظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: الدكتور: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م: ١ / ٣٤٤ - ٣٤٥.

٢- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، ط (١)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م: ١١٥٤.

مع الجملة، هو الحال، ولا ينتفي المضارع حالا بـ (لن)؛ لما ذكرنا قبل»[1].

ويمكننا الذهاب إلى أن دخول (واو الحال) على الفعل المضارع ليس جائزًا في سعة الكلام؛ لأن شواهده التي وردت قليلة جدًا، ولا يمكن تجويز هذه المسألة بناءً على هذه الشواهد؛ لأنها ليست قطعية الدلالة على ذلك؛ فهي حمالة أوجهٍ أخرى من الإعراب والتأويل والتخريجات التي سبق ذكرها عند النحاة والمفسرين، والله أعلم.

ومن أجاز دخول الواو على الفعل المضارع الواقع حالا يقدر مبتدًا محذوفًا؛ ليصحَّ دخول الواو؛ لأن الجملة ستصبح اسمية والاسمية تربط بالواو، ومنهم لا يقدر مبتدًا محذوفًا كما سنرى.

قال يس العليمي: «تنبيهات: (الأول): إضمار المبتدأ فيما ذكر ليس متفقًا عليه، فقد أعرب الزمخشري (ويكفرون) من قوله تعالى: (ويكفرون بما وراءه) حالا، وهو مضارع مثبت، قال: أى قالوا ذلك والحال أنهم يكفرون بما وراء التوراة وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِما مَعَهُمْ منها غير مخالف له، وفيه ردّ لمقالتهم لأنهم إذا كفروا بما يوافق التوراة فقد كفروا بها، ولم يشر لتقديم المبتدأ.

نعم، أبو البقاء قال: أي: وهم يكفرون، والجملة حال، وجوز ابن جعفر النحاس في (ويصدون) من (الذين كفروا ويصدون) أن يكون حالا، ولم يذكر إضمار مبتدأ.

وقد صرح بذلك الخلاف في شرح التسهيل في باب تعدي الفعل ولزومه، فقال بعد أن تكلم على قول الشاعر: لن تراها لو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيب: ينبغي أن تكون (رأى) المضمرة علمية يضمر قبلها مبتدأ، أي: إلا وأنت ترى؛ لأن الواو للحال ولا تدخل على المضارع عند الأكثرين. أ.ه.

١- الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢١٣، وكذلك ينظر: ٢ / ٢٤٨.

(الثاني) قال الدماميني في دون ذلك وينفق الحمار: الواو للحال، فأفسد اللفظ والمعنى»[١].

وزعم ابن خروف أن المضارع المنفي بـ (لم) لا بدَّ فيه من الواو كان ضميرًا، أو لم يكن، وردَّ بالسماع[٢].

المبحث الثاني

(واو الحال) الداخل على الفعل المضارع بين الجواز والشذوذ

من النحاة الذين عنوا بالتفسير اللغوي أبو حيان الأندلسي الذي يقف عند قواعد النحاة، ولا يتعداها اعتباطًا إلا إذا كان هناك ما يلزم، فنراه يرد على غيره من العلماء ما يخالف قواعد النحاة، فبامتناع مباشرة (واو الحال) للفعل المضارع المثبت ردَّ أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري، من أن الواو في ﴿وَنَطْمَعُ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ المائدة: ٨٤، هي (واو الحال)، والفعل (نطمع) واقعٌ موقعَ مفردٍ هو حال، كما لو قلت: ما لك طامعًا.

فقد ذكرَ الزمخشري أن (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَنَطْمَعُ﴾، (واو الحال)، ومع أنه ذكر أنها (واو الحال)، لكنه لم يقدر مبتدًا محذوفًا؛ لتصبح الجملة اسميةً فيصحَّ دخول (واو الحال) عليها، بقوله: «والواو في ﴿وَنَطْمَعُ﴾، (واو الحال»)[٣].

في حين أن أبا البقاء أجاز كون جملة ﴿وَنَطْمَعُ﴾، حالا لكنه قدَّر مبتدًا قبل

١- العليمي، يس بن زين الدين بن أبي بكر الحمصي (ت١٠٦١هـ)، حاشية يس على شرح الألفية لابن مالك، طبع بالمطبعة المولوية / فاس المحمية، ١٣٢٨ه: ١ / ٣٢٤.

٢- ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة - بيروت - (د، ت): ١ / ٢٤٦.

٣- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل: ٣٠٦.

الفعل؛ لتصبح الجملة اسميةً، فيتخلص من إشكال دخول (واو الحال) على الفعل المضارع المثبت.

قال أبو البقاء: «﴿وَنَطْمَعُ﴾، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى نُؤْمِنُ؛ أَيْ: وَمَا لَنَا لَا نَطْمَعُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَنَحْنُ نَطْمَعُ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي نُؤْمِنُ»[1].

وجعل أبو حيان هذه الواو استئنافيةً فالجملة بعدها مخبر بها، وليست حالا؛ ليتخلص من إشكالية مباشرة (واو الحال) للفعل المضارع؛ بناءً على ما أقرَّه جمهور النحاة من أن مباشرة هذه الواو للفعل المضارع المثبت شاذٌ، كما في قولهم: قمت وأصكُّ وجهه، بقوله: «﴿وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾، الْأَحْسَنُ وَالْأَسْهَلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِئْنَافَ إِخْبَارٍ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ طَامِعُونَ فِي إِنْعَامِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِدُخُولِهِمْ مَعَ الصَّالِحِينَ، فَالْوَاوُ عاطفة جملة على جملة، ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾، لَا عَاطِفَةٌ عَلَى ﴿نُؤْمِنُ﴾، أَوْ عَلَى ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾، وَلَا عَلَى أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ (واو الحال»)[2].

وقال أبو حيان في معرض رفضه مذهب الزمخشري: «وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿وَنَطْمَعُ﴾، حَالًا مِنْ لَا نُؤْمِنُ عَلَى أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُوَحِّدُونَ اللَّهَ، وَيَطْمَعُونَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَصْحَبُوا الصَّالِحِينَ، انْتَهَى.

وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ دُخُولَ (واو الحال) عَلَى الْمُضَارِعِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ»[3].

١- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١ / ٤٥٦.

٢- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، ١٤٢٠هـ: ٤ / ٣٤٧.

٣- أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، ٤ / ٣٤٨.

وتأويله بتقدير مبتدأ محذوف؛ ليصحَّ دخول (واو الحال)؛ لأن الواو حينئذٍ داخلة على جملة اسميةٍ، والتقدير خلاف الأصل، فالأصل عدم التقدير، والله أعلم.

وأجاز أبو حيان أن تكون الواو في ﴿وَنَطْمَعُ﴾، عاطفةً فتعطف الفعل (نطمع) على الفعل (نؤمن) المنفي، فيكون (نطمع) منفيًّا مثله، فيكون المعنى: ما لنا لا نؤمن، ولا نطمع، بقوله: «وَيَظْهَرُ لي وَجْهٌ غَيْرُ مَا ذَكَرُوهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى نُؤْمِنُ عَلَى أَنَّهُ مَنْفِيٌّ كَنَفْيِ نُؤْمِنُ، التَّقْدِيرُ: وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ وَلَا نَطْمَعُ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ إِنْكَارٌ لِانْتِفَاءِ إِيمَانِهِمْ، وَانْتِفَاءِ طَمَعِهِمْ مَعَ قُدْرَتِهِمْ عَلَى تَحْصِيلِ الشَّيْئَيْنِ: الْإِيمَانُ وَالطَّمَعُ فِي الدُّخُولِ مع الصالحين»[١].

وقد أجاز عبد القاهر الجرجاني أن تكون الواو الداخلة على الفعل المضارع المثبت للعطف، وليست للحال، كما في قولهم: قمت وأصكُّ وجهه، ونجوت وأرهنُهم مالكًا؛ إذ ليس المعنى قمت صاكًّا وجهه، ونجوت راهنًا مالكًا، بل المضارع بمعنى الماضي، والأصل، قمت وصككت، ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع؛ حكايةً للحال الماضية[٢]، ومعنى المقارنة يبينه قول سعد الدين التفتازاني: «أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعًا في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ[٣] المضارع»[٤].

١- المصدر نفسه: ٤ / ٣٤٨.

٢- المراد بحكاية الحال الماضية تجسيم الحوادث الماضية في الزمان الحاضر، فباعتبار فرض الحضور جيء بلفظ المضارع، كما يعبر المتكلم في شرح الحوادث الفعلية بالأفعال المضارعة فقط؛ إذ لا مساغ للماضوية فيها، ولا الاستقبال. ينظر: الكرمي، محمد، الوشاح على الشرح المختصر: ٢ / ٤٢.

٣- ليس المراد خصوص لفظ المضارع، بل قد يكون التعبير عن الحال الماضية «بلفظ اسم الفاعل من قبيل حكاية الحال، كما صرَّحوا به في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ الكهف: ١٨، ولذا عمل (باسط) في المفعول مع أنه يشترط في إعمال اسم الفاعل كونه بمعنى الحال، أو الاستقبال». الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح: ٣ / ١٣٥.

٤- التفتازاني، الشرح المختصر لتلخيص المفتاح: ٣ / ١٣٥.

وعلَّق الدسوقي على قول السعد: (ومعناها)، بقوله: «قوله: معناها، أي: معنى حكاية الحال أن يفرض الخ، وإنما يرتكب هذا الفرض في الأمر الماضي المستغرب، كأنه يحضره للمخاطب، ويصوره ليتعجب منه، كما تقول: رأيت الأسد فآخذ السيف فأقتله»[1].

وعليه فالواو في قوله: ﴿وَنَطْمَعُ﴾، واو العطف وليست للحال؛ لأنه ليس المعنى في الآية أننا ما لنا لا نؤمن، وحالنا: أننا نطمع في الدخول مع الصالحين، بل المعنى والله أعلم: ما لنا؟ وحالنا أننا لا نؤمن بالله، ولا نطمع في الدخول مع الصالحين

قال عبد القاهر: «وإن كانت الجملةُ من فِعْلٍ وفاعلٍ، والفعلُ مضارعٌ مُثْبَتٌ غيرُ منفيٍّ، لم يكَد يَجيء بالواوِ، بل تَرى الكلامَ على مَجيئها عاريةً منَ «الواو»، كقولك: «جاءني زيدٌ يَسْعى غلامُه بين يديه»، وكقوله:

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرحْل يَسْفَعُني ... يومٌ قُدَيْدِيمَة الجوزاء مسموم

وقوله:

ولقَدْ أَغْتَدِي يُدافِعُ رُكْني ... أَحْوَذِيٌّ ذُو مَيْعَةٍ إضريجُ

وكذلك قولُك: «جاءني زيدٌ يُسْرِعُ»، لا فصل بين أن يكون الفعل ذي الحالِ، وبينَ أن يكونَ لمن هو مِنْ سَبَبِه، فإنَّ ذلك كلَّه يستمرُّ على الغنى عن «الواوِ»، وعليه التنزيلُ والكلامُ.

ومثالهُ في التنزيل قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ المدثر: ٦، وقولُه تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ الليل: ١٧ – ١٨، وكقوله عزَّ اسمُه: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ الأعراف: ١٨٦.

١- الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح: ٣/ ١٣٥.

فأما قول ابن همام السلولي:

فلما خشيت أظافيره نجوت، وأرهنهم مالكًا

في روايةِ مَنْ رَوى «وأرهنُهم»، وما شبَّهوه به من قولهم: «فقمت وأَصُكُّ وجْهَهُ»، فليستَ الواو فيها للحال، وليس المعنى «نجوت راهنًا مالكًا»، و«قمت صاكًا وجهه»، ولكن «أرهن» و«أصك» حكاية حال، مثل قوله:

وَلَقد أَمرُّ عَلَى اللئيمِ يَسُبُّني فَمضَيْتُ، ثُمَّتَ قلْتُ لا يَعْنيني

فكما أن «أمُرُّ» ههنا في معنى «مررت»، كذلك يكون «أرهن» و«أصك» هناك في معنى «رهنت» و«صككت».

ويُبيِّن ذلك أنك ترَى «الفاءَ» تَجيء مكانَ «الواوِ» في مثلِ هذا، وذلك كنَحْو ما في الخَبرَ في حديثِ عبدِ الله بنِ عَتيك حينَ دخَلَ على أبي رافع اليهوديِّ حصْنَه قال: «فانتهيتُ إليه، فإذا هو في بَيْتٍ مظلم لا أدري أينَ هوَ منَ البيتَ، فقلتُ: أبا رافع ! فقالَ: منْ هذا؟ فأهويتُ نحوَ الصَّوْتِ، فأضربُه بالسَّيف وأنا دَهِشٌ»، فكما أنَّ «أَضربُه» مضارعٌ قد عطَفه بالفاء على ماضٍ؛ لأنه في المعنى ماضٍ، كذلك يكون «أرهنُهم» معطوفًا على الماضي قبلَه، وكما لا يُشَكُّ في أنَّ المعنى في الخبر: «فأهويت فضربت»، كذلك يكونُ المعنى في البيت: «نجوتُ ورهَنْتُ»، إلا أنَّ الغرضَ في إخراجِه على لفظِ الحالِ، أن يَحكيَ الحالَ في أحدِ الخبرَيْن، ويدَعَ الآخر على ظاهره، كما كان ذلك في «ولقد أمرُّ عَلَى اللئيم يَسبُّني، فمضيتُ»، إلاَّ أن الماضي في هذا البيت مؤخَّر معطوفٌ، وفي بيتِ ابن هَمَّام وما ذكرناه معه، مقدَّم معطوف عليه، فاعرفه»[1].

١- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧٤هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت،١٤٠٢هـ، ١٩٨١م: ١٥٨-١٦٠.

ويبدو أن ابن عطية طبق ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني على هذه الآية، بقوله: «و﴿ لَا نُؤْمِنُ ﴾ في موضع الحال، ولكنها حال هي المقصد وفيها الفائدة، كما تقول: جاء زيد راكبًا، وأنت قد سئلت هل جاء ماشيًا أو راكبًا؟...

﴿ وَنَطْمَعُ ﴾ تقديره: ونحن نطمع، فالواو عاطفة جملة على الجملة لا عاطفة فعل على فعل»[1].

وتابع السمين الحلبي عبد القاهر الجرجاني في تقعيده، وابن عطية في تطبيقه، فأجاز أن تكون الواو في ﴿ وَنَطْمَعُ ﴾، للعطف وليست للحال، فتكون عاطفة جملة ﴿ وَنَطْمَعُ ﴾، على جملة ﴿ لَا نُؤْمِنُ ﴾ وهي منصوبة على الحال كما صرَّح بذلك ابن عطية، قال السمين: «الرابع: أنها معطوفةٌ على ﴿ لَا نُؤْمِنُ ﴾، فتكون في محلِّ نصب على الحال من ذلك الضميرِ المستترِ في ﴿ لَنَا ﴾، والعاملُ فيها هو العاملُ في الحال قبلها.

فإنْ قلت: هذا هو الوجه الثاني المتقدم، وذكرتَ عن الشيخ هناك أنه منع مجيء الحالين لذي حال واحدة، وبأنه يلزمُ دخولُ الواو على المضارع، فما الفرق بين هذا وذاك؟ فالجواب: أنَّ الممنوعَ تعدُّدُ الحال دون عاطف، وهذه الواوُ عاطفةٌ، وأن المضارعَ إنما يمتنع دُخولُ (واو الحال) عليه وهذه عاطفةٌ لا واوُ حال، فحصل الفرقُ بينهما من جهةِ الواو، حيث كانت في الوجه الثاني (واو الحال) وفي هذا الوجه واو عطف، وهذا وإن كان واضحًا فقد يَخْفى على كثير من المتدربين في الإعراب، ولَمَّا حكى أبو القاسم هذا الوجهَ أبدى له معنيين حسنين فقال - رحمه الله -: «وأن يكونَ معطوفًا على» لا نؤمن «على معنى: وما لنا نجمعُ بين التثليث وبين الطمعِ في صحبةِ الصالحين، أو على معنى: وما لنا لا نجمعُ بينهما بالدخولِ

١- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام (ت٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط (١)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٢هـ: ٢ / ٢٢٧.

في الإسلام؛ لأنَّ الكافرَ ما ينبغي له أن يطمعَ في صحبة الصالحين»[١].

وعلى هذا فالواو تحتمل أن تكون استئنافيةً، وأن تكون عاطفةً الفعل على الفعل المنفي، فيكون الفعل المعطوف منفيًّا مثل معطوفه، وأن تكون للحال، وكلها محتملة ومتجهة، ومن باب التوسع في المعنى، فكل هذه الأقوال صحيحة، وكل قولٍ يحتمل معنًى، وهذا من باب الإيجاز، وهل البلاغة إلا الإيجاز عند بعضهم، فيكون قد ذكر لفظًا واحدًا موجزًا يحتمل عدة معانٍ.

والذي يبدو أن دخول (واو الحال) على الفعل المضارع المثبت هو مخالفة لأصلٍ من أصول النحو العربي، والمتكلم الفصيح لا يخالف أصلا من هذه الأصول إلا وهو يرمي ويقصد معنًى يريد إظهاره، قال ابن عاشور: «ومن شأن بلغاء العرب أنهم لا يعدلون عن الأصل إلا وهم يرمون إلى غرض عدلوا لأجله»[٢].

ودخول (واو الحال) تدلُّ على الوقت، وهي بمعنى (إذ) الظرفية غالبًا، قال سيبويه: «وأما قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ آل عمران: ١٥٤، فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفةً منكم، وطائفةٌ في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنَّما جَعَلَه وقتًا، ولم يُرِدْ أن يجعلها واوَ عطفٍ، وإنما هي واوُ الابتداء»[٣].

وقال الدكتور فاضل السامرائي بعد أن ذكر آراء العلماء في (واو الحال): «والتحقيق أن (واو الحال) تفيد الوقت كثيرًا، وهي بمعنى (إذ) الظرفية غالبًا،

١- السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق: ٤ / ٤٠٠، وينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل:٣٠٦.

٢- ابن عاشور، محمد الطاهر (ت١٩٧٣م)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م: ١ / ١٥٧.

٣- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط (٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م: ١ / ٩٠، وينظر: السامرائي، فاضل صالح (دكتور)، معاني النحو: ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠.

وإيضاح ذلك أنك تقول: (ما بالك تركض؟)، و(ما بالك راكضًا؟)، فأنت تسأل عن سبب ركضه، وتقول: (ما بالك وأنت تركض؟)، فأنت تسأله عن شيءٍ حدث له، وهو يركض كأنك قلت: ما بالك حين تركض؟.

وتقول: (مالك تسكت؟)، و(مالك ساكتًا؟)، فهذان سؤالان عن سبب سكوته.

وتقول: (ما بالك وأنت ساكت؟)، فهذا السؤال عن شيءٍ حدث له، وهو ساكت كأنه قال: ما حصل لك حين كنت ساكتًا.....»[1].

فإذا كانت الواو في (ونطمع) (واو الحال) فإن طمعهم بدخولهم مع الصالحين كان قبل الإنكار عليهم؛ لأن (واو الحال) تدلُّ على الوقت في الغالب، أما إذا كانت للعطف فليس هناك دلالة على هذه الصورة، وهو كونهم طامعين بالدخول مع الصالحين قبل الإنكار، والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ آل عمران: من الآية ١١٩، فقد ذكر الزمخشري أن الواو في قوله تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾(واو الحال)، وصاحب الحال ضمير المخاطبين في قوله: ﴿وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾، بقوله: «والواو في ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾ للحال، وانتصابها من ﴿وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾، أي: لا يحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابهم كله، وهم مع ذلك يبغضونكم. فما بالكم تحبونهم، وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم، وفيه توبيخ شديد بأنهم في باطلهم أصلب منكم في حقكم»[2].

وقال الرازي في متابعًا الزمخشري: «الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أَنَّكُمْ تُؤْمِنُونَ بِكُتُبِهِمْ كُلِّهَا، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يبْغضُونكُمْ، فَمَا بَالُكُمْ مَعَ ذَلِكَ تُحِبُّونَهُمْ وَهُمْ

١- السامرائي، فاضل صالح (دكتور)، معاني النحو: ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١.
٢- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١٩١.

لَا يُؤْمِنُونَ بِشَيْءٍ مِنْ كِتَابِكُمْ؟»[١].

في حين ذهب أبو حيان إلى أن الواو عاطفة، فعطفت قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾ على ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾ فيكون إعرابها إعراب ما عطفت عليه، كما هو معلوم، وقد أجازوا في إعراب ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾ عدة إعرابات، ذكرها أبو حيان، وهي[٢]:

أن تكون مستأنفةً، أو تكون حالا، أو تكون صلةً لـ (أولاء) على أنها اسم موصول، أو يَكُونَ أُولَاءِ مُبْتَدًا ثانيًا، و ﴿تُحِبُّونَهُمْ﴾ خَبَرٌ عَنْهُ.

وعليه فعند أبي حيان يكون لـ ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾ من الإعراب ما يكون لما عطفت عليه، فيصحُّ أن تكون مستأنفةً، وأن تكون حالا ثانية، أي: من عطف جملةٍ على جملةٍ وأن تكون صلةً لـ (أولاء)، وأن تكون خبرًا عن أولاء؛ لأن المعطوف حكمه حكمٌ المعطوف عليه.

وقد وصف أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري بالحسن، لكنه لم يرتضِ مذهبه؛ لأن الصناعة النحوية لا تؤيده، فلا يصحُّ عند أبي حيان أن تكون الواو في قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾ (واو الحال) إلا على تأويل حذف المبتدأ، فيكون التقدير: وأنتم تؤمنون، وهو محتمل، إلا أنَّ عدم التأويل أولى من التأويل؛ لأن الحذف خلاف الأصل.

فقال رادًا مذهب الزمخشري، مع أنه وصفه بالحسن «إلا أنه فيه منَ الصِّنَاعَة النَّحْويَّة مَا يَخْدشُهُ، وَهُوَ: أَنَّهُ جَعَلَ الْوَاوَ في ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾ لِلْحَالِ، وَأَنَّهَا مُنْتَصِبَةٌ مِنْ لَا يُحِبُّونَكُمْ. وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ إِذَا وَقَعَ حَالًا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (واو الحال) تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وَلَا يَجُوزُ وَيَضْحَكُ. فَأَمَّا قَوْلهمْ: قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ فَفي غَايَة الشُّذُوذِ، وَقَدْ أُوِّلَ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، أَيْ: قُمْتُ وَأَنَا أَصُكُّ عَيْنَهُ، فَتَصِيرُ الْجُمْلَةُ

١- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (ت٦٠٦هـ)، التفسير الكبير، ط (٣)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٢٠هـ: ٨ / ٣٤٢.

٢- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ٣ / ٣١٨.

اسْمِيَّةً. وَيُحْتَمَلُ هَذَا التَّأْوِيلُ هُنَا، أَيْ: وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَأَنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، لَكِنَّ الْأَوْلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهَا لِلْعَطْفِ»[1].

وصَحَّحَ بعضُهم ما ذهبَ إليه الزمخشري من أن الواو للحال بحجة أن الكلام في بيان تخطئة المؤمنين في موالاتهم للمنافقين، فقوله تعالى: ﴿تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾، بيان لخطأ المؤمنين في موالاة المنافقين؛ حيث يبذلون محبتهم لأهل البغضاء، مع أن أهل البغضاء لا يحبونهم، أما قوله تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾، فليس في معرض تخطئة المؤمنين؛ فإن الإيمان بالكتاب كله محض الصواب، فلا يصحُّ جعله معطوفًا على ﴿تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾.

قال الآلوسي معلقًا على مذهب أبي حيان: «وفيه أن الكلام في معرض التخطئة، ولا كذلك الإيمان بالكتاب كله، فإنه محض الصواب، والحمل- على أنكم تؤمنون بالكتاب كله، وهم لا يؤمنون بشيء منه؛ لأن إيمانهم كلا إيمان فلا يجامع المحبة- سديد، كما قال العلامة الثاني في تقرير الحالية دون العطف، وبهذا يندفع ما في البحر من الاعتذار، والمعنى لا يحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابهم، فما بالكم تحبونهم وهم لا يؤمنون بكتابكم»[2].

وقال القونوي: «ولم يجعل معطوفًا على ﴿وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾؛ لكمال الانقطاع؛ لأنه في معرض التخطئة، والإيمان بجنس الكتب خير محض»[3].

ومنه قراءة رفع الميم في ﴿وَيَعْلَمَ﴾، من قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ آل عمران: ١٤٢، فقد خرجها

١- المصدر نفسه: ٣/ ٣١٩.

٢- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط (١)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥هـ: ٢/ ٢٥٥.

٣- القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي (ت١١٩٥هـ)، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ضبطه: عبد الله محمود محمد عمر، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م: ٦/ ٢٩٢.

الزمخشري على أنها (واو الحال)، وتابعه على ذلك الفخر الرازي[١]، قال الزمخشري: «وروى عبد الوارث عن أبى عمرو (ويعلمُ) بالرفع على أنّ الواو للحال، كأنه قيل: ولمَّا تجاهدوا وأنتم صابرون»[٢].

ورده أبو حيان بحجة أن (واو الحال) لا تباشر المضارع المثبت إلا بتأول حذف مبتدأ، والحذف خلاف الأصل، قال أبو حيان: «وَقَرَأَ عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، ﴿وَيَعْلَمَ﴾، بِرَفْعِ الْمِيمِ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: عَلَى أَنَّ الْوَاوَ لِلْحَالِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَمَّا تُجَاهِدُوا، وَأَنْتُمْ صابِرونَ انْتَهَى.

وَلَا يَصِحُّ مَا قَالَ؛ لأَنَّ (واو الحال) لَا تدخل على المضارع[٣]، لَا يَجُوزُ: جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ، وَأَنْتَ تُرِيدُ جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ؛ لأَنَّ الْمُضَارِعَ وَاقِعٌ مَوْقِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ جَاءَ زَيْدٌ وَضَاحِكًا، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ، فَإِنْ أُوِّلَ عَلَى أَنَّ الْمُضَارِعَ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَمْكَنَ ذَلِكَ، التَّقْدِيرُ: وَهُوَ يَعْلَمُ الصَّابِرِينَ كَمَا أَوَّلُوا قَوْلَهُ:

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا، أَيْ: وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ. وَخَرَّجَ غَيْرُ الزَّمَخْشَرِيِّ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ عَلَى اسْتِئْنَافِ الْإِخْبَارِ، أَيْ: وَهُوَ يَعْلَمُ الصَّابِرِينَ»[٤].

وذهب ابن عطية إلى أن الواو في قراءة من رفع الفعل (يعلم) للاستئناف، بقوله: «وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ: (ويعلم) بالرفع على استئناف الفعل»[٥].

وهذا ما رجحه السمين الحلبي، بقوله: «وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو

١- ينظر: الرازي، التفسير الكبير: ٩ / ٣٧٥.
٢- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١٩٧.
٣- المراد به: المضارع المثبت، أو المنفي بـ (لا)؛ لأنها تدخُل على المضارع المنفيِّ بـ (لم، ولما).
٤- أبو حيان الأندلسَي، تفسير البحر المحيط: ٣ / ٣٦٠.
٥- ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١ / ٥١٥.

بن العلاء: (وَيَعْلَمُ) بالرفع، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه مستأنفٌ، أخبر تعالى بذلك، وقال الزمخشري: على أن الواو للحال، كأنه قال: ولَمَّا يُجاهِدوا وأنتم صابرون»[1].

والذي يبدو أن الواو هنا يصحُّ فيها أن تكون عاطفةً جملةً على جملة كما قرره عبد القاهر الجرجاني، فتكون عاطفةً حالا على حالٍ والأحوال جملٌ، فيصير المعنى، والله أعلم: «أن دخول الجنة وترك المصابرة على الجهاد مما لا يجتمعان»[2].

قال السيوطي معلقًا على هذه الآية: «قوله: (وقرئ بالرفع على أن الواو للحال).

قال أبو حيان: لا يصحُّ هذا؛ لأنَّ (واو الحال) لا تدخل على المضارع، وقد خرجه الناس على الاستئناف. اهـ

وقال الشيخ سعد الدين: هو بتقدير المبتدأ، أي: أحسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يسبق منكم مجاهدة مقيدة بالصبر، والظاهر: أنَّ المراد الصبر عليها، (وَلَمَّا يَعلَم)، حال من (قَد خَلَت)، (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) حال من (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا) على التداخل. اهـ»[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا

١- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٤١١)

٢- شيخ زادة، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي (ت٩٥١هـ)، حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج أحاديثه: محمد عبد القادر شاهين، ط (١)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م: ٣/ ١٨١.

٣- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراه)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م: ٣/ ٦٨.

يُفَرِّطُونَ ﴾ الأنعام: ٦٠ - ٦١، فقد أجاز بعض المفسرين أن يكون الواو في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ﴾، (واو الحال) والجملة الفعلية بعده منصوبة على الحال، على تقدير حذف مبتدأ؛ لأن الجملة الفعلية التي فعلها مضارع لا يدخلها (واو الحال) إلا على تأويل حذف مبتدأ، لتكون الجملة اسميةً فيصحَّ دخول (واو الحال) عليها، أي[1]: فهو يعلم ما تكسبونه في ليلكم ونهاركم؛ لأنه سبحانه الخالق لأفعالكم وحركاتكم وسكناتكم، فهو المغيِّر لكل شيءٍ وهو لا يتغيَّر.

قال البقاعي: «قوله: ﴿وَهُوَ ﴾، أي: وحده ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم ﴾، أي: يقبض أرواحكم كاملة بحيث لا يبقى عندكم شعور أصلًا، فيمنعكم التصرف بالنوم كما يمنعكم بالموت، وذكر الأصل في ذلك فقال: ﴿بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ ﴾، أي: والحال أنه يعلم ﴿مَا جَرَحْتُم ﴾، أي: كسبتم ﴿بِٱلنَّهَارِ ﴾، أي: الذي تعقبه النوم، من الذنوب الموجبة للإهلاك، ويعاملكم فيها بالحلم بعد العلم ولا يعجل عليكم»[2].

ورد هذا بحجتهم المشهورة وهي أن (واو الحال) لا تدخل على المضارع المثبت في كلام العرب، وما ورد من ذلك فمؤول، قال الآلوسي: «وزعم بعضهم أن الداعي إليه هو أن قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ﴾ دال على حال اليقظة وكسبهم فيها، وكلمة- ثم- تقتضي تأخير البعث عنها؛ فلهذا عدل الزمخشري إلى ما عدل إليه، وقال بعض المحققين: إن قوله سبحانه: ﴿وَيَعْلَمُ ﴾ إلخ إشارة إلى ما كسب في النهار السابق على ذلك الليل، والواو للحال، ولا دلالة فيه على الإيقاظ من هذا التوفي، وأن الإيقاظ متأخر عن التوفي، وأن قولنا: يفعل ذلك التوفي لتقضي مدة الحياة المقدرة كلام منتظم غاية الانتظام، ولا يخفى أن فيه تكلفًا أيضًا مع أن (واو الحال) لا تدخل على المضارع إلا شذوذًا، أو ضرورة في

١- ينظر: الصاوي، أحمد (ت١٢٤١ه)، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، ط (١) المطبعة الأزهرية، مصر، ١٣٤٥هـ، ١٩٢٦م: ٢ / ١٨.

٢- البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر (ت٨٨٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة: ٧ / ١٣٧.

المشهور»[1].

ولما كانت الحال قيدًا في عاملها على معنى (في)، يكون التقدير في الآية عند من يرى أن الواو للحال: «وَفي تلك المرتبة يَعْلَمُ بعلمه الحضوري عموم ما جَرَحْتُمْ، أي: كسبتم واكتسبتم باستعداداتكم الجبلية وقابلياتكم الفطرية بِالنَّهارِ، أي: في فضاء البروز وعالم الشهادة من المعارف والحقائق المقتضية الباعثة للظهور والإظهار لو ظهرتم»[2].

قال الرضي عن كون الحال الجملة قيدًا لعاملها: «أما جواز كون الحال جملة، فلأن مضمون الحال، قيد عاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد»[3].

وذهب الطاهر ابن عاشور إلى أن قوله تعالى: جملة معترضة بين المتعاطفين، وعلة اعتراض الجملة هنا، وتوسيطها بينهما امتنانه سبحانه عليهم بأن أمهلهم ولم يأخذهم بما اكتسبوا واجترحوا من الذنوب والسيئات.

قال ابن عاشور: «﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ مُعْتَرِضَةٌ لِقَصْدِ الامْتِنَانِ بِنِعْمَةِ الْإِمْهَالِ، أَيْ: وَلَوْلَا فَضْلُهُ لَمَا بَعَثَكُمْ فِي النَّهَارِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّكُمْ تَكْتَسِبُونَ فِي النَّهَارِ عِبَادَةَ غَيْرِهِ، وَيَكْتَسِبُ بَعْضُكُمْ بَعْضَ مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ كَالْمُؤْمِنِينَ»[4].

فَالتَّقْدِير على رأي ابن عاشور: هُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ بِالنَّهَارِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ فِيهِ.

١- الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ٤ / ١٦٥.

٢- نعمة الله بن محمود النخجواني، ويعرف بالشيخ علوان (ت٩٢٠هـ)، الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، ط (١)، دار ركابي للنشر - الغورية، مصر، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م: ١ / ٢٢١.

٣- الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢١١.

٤- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير: ٧ / ٢٧٦.

وَمَعْنَى الْآيَة: أَنَّ إِمْهَالَهُ تَعَالَى لِلْكُفَّارِ لَيْسَ لِلْغَفْلَة عَنْ كُفْرِهِمْ، فَإِنَّهُ عَالِمٌ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ لِيُقْضى أَجَلٌ مُسَمًّى، أَيْ: مُعَيَّنٌ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْعِبَادِ مِنْ حَيَاةٍ وَرِزْقٍ[١].

فالمراد من قوله تعالى، وتوسطه بين المتعاطفين: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ مجرد كسبهم في أعمالهم من خير وشرٍّ من غير نظرٍ إلى دلالته على الإيقاظ واليقظة، وليكون قوله تعالى: ﴿لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ متصلا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ من غير فاصلٍ يفصلهما؛ لذلك قدّم قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ وجعلها معترضةً بين المتعاطفين[٢]، والله أعلم.

أما قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ الأنعام: ٦١، فظاهره أنه كلام مستأنف سيق للإخبار بذلك، كما ذكر أبو البقاء، أو معطوف على قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ «عطف جملة فعلية على جملة اسمية، وَهِيَ مِنْ آثَارِ الْقَهْرِ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى قَوْلِه: يَتَوَفَّاكُمْ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَأَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْقَاهِرِ، التَّقْدِيرُ: وَهُوَ الَّذِي يَقْهَرُ وَيُرْسِلُ»[٣].

وكون (ويرسل) معطوفًا على القاهر لم يذكر الطاهر ابن عاشور غيره؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي مَعْنَى يَفْعَلُ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: الطَّائِرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ، فيصبح المعنى على القصر، أي: هو وحده القاهر لا غيره، وكذلك هو المرسل لا غيره؛ لأن المسند إليه مقدَّم على الخبر الفعلي.

قال الطاهر: «﴿وَيُرْسِلُ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿ٱلْقَاهِرُ﴾، فَيُعْتَبَرُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مُقَدَّمًا عَلَى الْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ، فَيَدُلُّ عَلَى التَّخْصِيصِ أَيْضًا بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ، أَيْ: هُوَ الَّذِي يُرْسِلُ

١- ينظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت١٢٥٠هـ)، ط (١)، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ: ٢ / ١٤٢.
٢- ينظر: القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: ٨ / ١٢٣٥.
٣- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: ٤ / ٥٣٨.

عَلَيْكُمْ حَفَظَةً دُونَ غَيْرِه. وَالْقَصْرُ هُنَا حَقِيقِيٌّ، فَلَا يَسْتَدْعِي رَدَّ اعْتِقَادِ مُخَالِف. وَالْمَقْصُودُ الْإِعْلَامُ بِهَذَا الْخَبَرِ الْحَقِّ؛ لِيَحْذَرَ السَّامِعُونَ مِن ارْتِكَابِ الْمَعَاصِي»[1].

ومما أجازه أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ﴾ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِه: ﴿يَتَوَفَّىٰكُمُ﴾، وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ[2].

ووصف الآلوسي هذا المذهب بأنه: «ليس بشيء كاحتمال جعله حالا من الضمير في الْقاهِر، أو في الظرف؛ لأن ال(واو الحال)ية كما أشرنا إليه آنفًا لا تدخل على المضارع، وتقدير المبتدأ لا يخرجه عن الشذوذ على الصحيح»[3].

وأجاز أبو البقاء أن يكون الواو للحال على تقدير: وَهُوَ يُرْسِلُ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ حَالًا، إِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْقَاهِرِ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الظَّرْفِ[4].

وهذا الإعراب ضعَّفه أبو حيان ووصفه بأضعف الأعاريب بحجة أن ال(واو الحال)ية لا تدخل على الفعل المضارع المثبت، وتقديرهم المبتدأ ليصحَّ دخول (واو الحال) لا يخرجه عن الشذوذ على الصحيح[5]، والله أعلم.

والذي يبدو أن كون قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ﴾ جملةً حاليةً يبعده المعنى؛ إذ المعنى على كونها للحال أن الحقَّ سبحانه وحده القاهر لا غيره حال كونه يرسل عليكم الحفظة؛ لأن الحال قيدٌ لعاملها، وهذا بعيد؛ لأن الحقَّ سبحانه وحده القاهر في حال إرسال الحفظة وفي غير ذا الحال، فهو القاهر المطلق في كل آنٍ، والله أعلم.

١- ابن عاشور، التحرير والتنوير: ٧ / ٢٧٨.
٢- ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٠٣.
٣- ينظر: الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ٤ / ١٦٧.
٤- ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٠٣.
٥- ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ٤ / ٥٣٨، والشهاب الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت١٠٦٩هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي)، ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م: ٤ / ٧٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ الحج: ٢٥، فقد ورد الفعل المضارع ﴿وَيَصُدُّونَ ﴾، مقرونًا بالواو التي أجاز النحاس فيها أن تكون (واو الحال) من دون أن يُقدّر قبلها مبتدًا محذوفًا لتكون من قبيل الجملة الاسمية، وصاحب الحال (الواو) في قوله: ﴿كَفَرُواْ ﴾ ولم يجعلها للعطف؛ لأنه لا يعطف الفعل المضارع وزمنه مستقبل على الفعل الماضي، بقوله: «﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ اسم (إنّ) و﴿كَفَرُواْ ﴾ صلته، ﴿وَيَصُدُّونَ ﴾، عطف على ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾، فإن قيل: كيف يعطف مستقبل على ماض؟ ففيه ثلاثة أوجه: منها أن يكون عطف جملة على جملة، ومنها أن يكون في موضع الحال، كما تقول: كلّمت زيدًا وهو جالس، وقال أبو إسحاق: هو معطوف على المعنى؛ لأن المعنى إنّ الكافرين والصادين عن المسجد الحرام»[(١)].

وذكر الآلوسي أن عدم تقدير المبتدأ قبل المضارع الواقع حالا؛ لأن معنى المضارع يشبه معنى الجملة الاسمية فكلاهما يدلُّ على الاستمرار، بقوله: «وقيل لا عطف بل الجملة خبر مبتدأ محذوف والمجموع في موضع الحال من فاعل كَفَرُوا أي وهم يصدون، وجوز أن تكون الجملة حالا من غير تقدير مبتدأ لشبهها بالجملة الاسمية معنًى»[(٢)].

وكذلك جعل أبو البقاء الواو للحال، وقدَّمه على غيره، قائلا: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَصُدُّونَ ﴾: حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي ﴿كَفَرُواْ ﴾، وَقِيلَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَعْنَى؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: يَكْفُرُونَ وَيَصُدُّونَ، أَوْ كَفَرُوا وَصَدُّوا»[(٣)].

ووصف السمين الحلبي هذا القول بالفاسد، بقوله: «الوجه الثاني: أَنَّه حالٌ

١- النَّحَّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ: ٣/ ٦٥ - ٦٦.
٢- الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ٩/ ١٣٢.
٣- العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٣٨.

من فاعل ﴿كَفَرُوا۟﴾، وبه بدأ أبو البقاء. وهو فاسدٌ ظاهرًا؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ، وما كان كذلك لا تَدْخُل عليه الواو، وما ورد منه على قِلَّته مؤولٌ فلا يُحْمل عليه القرآنُ، وعلى هذين القولَيْنِ فالخبرُ محذوفٌ»[1].

وصحح أبو حيان كون الواو عاطفة الفعل المضارع على الماضي؛ لأن المضارع هنا للاستمرار وليس لزمن الحال، أو الاستقبال؛ لأن الفعل المضارع «قَدْ لَا يُلْحَظُ فِيهِ زَمَانٌ مُعَيَّنٌ مِنْ حَالٍ أَوِ اسْتِقْبَالٍ، فَيَدُلُّ إِذْ ذَاكَ عَلَى الِاسْتِمْرَارِ، وَمِنْهُ ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، كَقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ الرعد: ٢٨، وَقِيلَ: هُوَ مُضَارِعٌ أُرِيدَ بِهِ الْمَاضِي عَطْفًا عَلَى كَفَرُوا، وَقِيلَ: هُوَ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، أَيْ: وَهُمْ يَصُدُّونَ»[2].

ولما كان الأصل في الحال أن تكون منتقلةً وغير لازمة، فإن صدَّ الكفرة عن سبيل الله سيفارقهم؛ لأنه غير ملازم لهم، وسياق الآية يدلُّ على بيان ذم المشركين وسوء صنيعهم، والحال لا يناسب هذا السياق، والله أعلم.

وعليه فالذي يبدو أن الواو للعطف وليس للحال؛ لأن المعنى سيكون أنهم كفروا في الماضي، ويصدون عن سبيل الله في كل وقتٍ، فكأن الصدَّ عادتهم ودأبهم، وقد بلغوا الغاية فيه، وأيضًا فإن الصدَّ نوع من أنواع الكفر، فلما تخالف المتعاطفان في الزمن، بأن كان أحدهما ماضيًا، والآخر مضارعًا دلَّ على تمادي هذا الكفر -وهو الصد- الغاية، حتى خرج من ذلك الجنس على منوال قوله: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ البقرة: ٩٨ [3]، أما على كون الواو للحال فإن الحال سيفارقهم ولا يلازمهم على أصل الحال، والله أعلم.

١- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٢٥٥.

٢- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ٧/ ٤٩٨.

٣- ينظر: الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (ت٧٤٣هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط (١)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م: ١٠/ ٤٦٧.

ومنه الفعل (يكفرون) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوٓاْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ البقرة: ٩١، فقد ذكر الزمخشري أن الواو في قوله: ﴿ وَيَكْفُرُونَ ﴾، للحال من غير أن يقدر مبتدًا قبل الفعل، قائلا: «﴿ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾ أي: قالوا ذلك، والحال أنهم يكفرون بما وراء التوراة، وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِما مَعَهُمْ منها غير مخالف له، وفيه ردّ لمقالتهم؛ لأنهم إذا كفروا بما يوافق التوراة فقد كفروا بها، ثم اعترض عليهم بقتلهم الأنبياء مع ادّعائهم الإيمان بالتوراة، والتوراة لا تسوّغ قتل الأنبياء»[١].

وإلى هذا ذهب العكبري إلا أنه قدَّر مبتدأ محذوفًا قبل الفعل المضارع؛ لتكون الجملة اسمية فيصحَّ دخول (واو الحال) عليها، بقوله: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَكْفُرُونَ ﴾، أَيْ: وَهُمْ يَكْفُرُونَ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ وَالْعَامِلُ فِيهَا قَالُوا مِنْ قَوْله: ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ ﴾؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ نُؤْمِنُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْحَالِ (وَنَكْفُرُ)، أَيْ: وَنَحْنُ نَكْفُرُ»[٢].

وذكر أبو حيان أن الواو في قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَكْفُرُونَ ﴾، للاستئناف، إلا أنه أجاز أن تكون للحال، لكن على حذف المبتدأ؛ لتصبح اسمية، قائلا: «﴿وَيَكْفُرُونَ ﴾، جُمْلَةٌ اسْتُؤْنِفَ بِهَا الْإِخْبَارُ عَنْهُمْ، أَوْ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، الْعَامِلُ فِيهَا (قَالُوا)، أَيْ: وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِما وَراءَهُ، أَيْ: بِمَا سِوَاهُ، وَبِهِ فُسِّرَ ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ﴾ النساء: ٢٤»[٣].

وذكر الآلوسي الفائدة من تقييد إيمانهم بكفرهم بما سوى التوراة، بقوله: «ويجوز أن يكون حالا إما على مذهب من يجوز وقوع المضارع المثبت حالا مع الواو، وإما على تقدير مبتدأ، أي: وهم يكفرون، والتقييد بالحال حينئذ؛ لإفادة

١- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٨٦.
٢- العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٩٢.
٣- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ١ / ٤٩٢.

بيان شناعة حالهم بأنهم متناقضون في إيمانهم؛ لأن كفرهم بما وراءه حال الإيمان بالتوراة يستلزم عدم الإيمان به- وهذا أدخل في رد مقالتهم- ولهذا اختار هذا الوجه بعض الوجوه»[1].

وأجاز ابن عاشور أن تكون الواو للحال، قائلا: «وَفي قَرْنِه ب(واو الحال) إِشْعَارٌ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَزَادَ ذَلِكَ بِقَوْلِه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾»[2].

وعلة اختيار المضارع ليكون حالا عند ابن عاشور أنه يحاكي قولهم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾، فكلاهما مضارع ويدلُّ على الاستمرار، وأنه يصرحُ بما أشاروا إليه ويرد عليهم فهم «يَدُومُونَ عَلَى الْإِيمَان بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِمْ، وَيَكْفُرُونَ كَذَلِكَ بِمَا وَرَاءَهُ، فَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِهِ مُقْتَضٍ لِلْكُفْرِ بِغَيْرِه عَلَى أَنَّ لِلْمُضَارِعِ تَأْثِيرًا فِي مَعْنَى التَّعَجُّبِ وَالْغَرَابَةِ»[3].

١- الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ١ / ٣٢٣.
٢- ابن عاشور، التحرير والتنوير: ١ / ٦٠٧.
٣- المصدر نفسه: ١ / ٦٠٧.

الخاتمة

هذه أهم النتائج التي توصَّلَ إليها البحثُ، وهي:

١- منع النحاة دخول (واو الحال) على الفعل المضارع؛ لأن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل لفظًا، وهو بتقديره معنًى، فجاءني زيد يركب، بمعنى: جاءني زيد راكبًا، والواو لا تدخل على اسم الفاعل الواقع حالا، فكذلك ما كان بمعناه وهو الفعل المضارع.

٢- تأول النحاة دخول (واو الحال) على الفعل المضارع في بعض النصوص الفصيحة، على حذف مبتدأ، فيكون الواو داخلا على الجملة الاسمية، وليس على الفعل المضارع.

٣- دخول (واو الحال) على الفعل المضارع ليس جائزًا في سعة الكلام؛ لأنَّ شواهدَهُ التي وردت قليلة جدًا، ولا يمكن تجويز هذه المسألة بناءً على هذه الشواهد؛ لأنها ليست قطعية الدلالة على ذلك؛ فهي حمالة أوجهٍ أخرى من الإعراب والتأويل والتخريجات التي سبق ذكرها عند النحاة والمفسرين، والله أعلم.

٤- دخول (الواو) على الفعل المضارع في الآيات القرآنية لم يكن خالصًا للحالية إلا بتأويلٍ يناسب النظم القرآني في التقدير والتخريج، وينسجم مع تفسير موضع الشَّاهد.

٥- الأصلُ في النحو العربي عدم مباشرة الواو للفعل المضارع المثبت، وإذا عدل المتكلم الفصيح البليغ في كلامه من الأصل إلى غيره، فلا بدَّ من أنْ يكونَ لهذا العدول من سبب، وغرض عُدِل لأجله، ذكره بعضُ المفسرين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط (١)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥هـ.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية: (كتاب الكافية في النحو): دار الكتب العلمية - بيروت - (د، ت).
- البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر (ت٨٨٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- التفتازاني سعد الدين، مسعود بن عمر (ت٧٩٣هـ)، الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، ودار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، مطبوع ضمن شروح التلخيص.
- الجامي، عبد الرحمن بن أحمد نور الدين (ت٨٩٨هـ)، الفوائد الضيائية، طبعة جديدة ومنقحة من الطبعة القديمة التركية الشيخ أحمد عزو عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، ط (١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ط (١)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: الدكتور: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- الدسوقي، مصطفى محمد (ت١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح المختصر، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، ودار الهادي، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، مطبوع ضمن شروح التلخيص.

- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (ت٦٠٦هـ)، التفسير الكبير، ط (٣)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، ط (١)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، ط (٢) الأردن، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- السمين الحلبي، أبو العباس، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط (٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ).
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراه)، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٥م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة – بيروت – (د، ت).
- الشهاب الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت١٠٦٩هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي)، ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت١٢٥٠هـ)، ط (١)، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ.
- شيخ زادة، محمد بن مصلح الدين القوجوي الحنفي (ت٩٥١هـ)، حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج أحاديثه: محمد عبد القادر شاهين، ط (١)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- الصاوي، أحمد (ت١٢٤١هـ)، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، ط (١) المطبعة الأزهرية، مصر، ١٣٤٥هـ، ١٩٢٦م.

- الصبان، محمد بن علي الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (ت٧٤٣هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط (١)، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر (ت١٩٧٣م)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجاني (ت٤٧٤هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ، ١٩٨١م.
- العطار، حسن (ت١٢٥٠هـ)، حسن العطار على شرح الأزهرية، ط (٢)، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام (ت٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط (١)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٢هـ.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٢٠)، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي (ت١١٩٥هـ)، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ضبطه: عبد الله محمود محمد عمر، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- الكرمي، محمد، الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح، مطبعة قم، ١٣٧٥هـ.

- المغربي، ابن يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ط (٤)، مؤسسة دار البيان العربي، دار الهادي – بيروت، ط (٤)، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢م.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الفاسي (ت٨٠٧هـ)، شرح المكودي على الألفية، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، مطبوع مع حاشية ابن حمدون.
- النسفي، عبد الله بن أحمد (ت٧١٠هـ)، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- نعمة الله بن محمود النخجواني، ويعرف بالشيخ علوان (ت٩٢٠هـ)، الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، ط (١)، دار ركابي للنشر – الغورية، مصر، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، جمال الدين (ت٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، مراجعة: فؤاد ناصر، ط (٢)، مكتبة نور الصباح، تركيا، ٢٠١١.
- ابن يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة – (د، ت).

The References:

- The Holy Qur'an.
- Al-Alosi, Shihab al-Din Mahmoud bin Abdullah al-Husseini (died: 1270 Ah), the spirit of meaning in the interpretation of the Great Qur'an and the Seventh Of The Second, Realization: Ali Abd al-Bari Attia, I (1), The House of Scientific Books, Beirut, 1415.
- Al-Estarabadhi, Radhial al-Din Muhammad ibn al-Hasan (T686Ah), explained al-Radhi on the sufficient: (The Book of The Sufficient in Grammar): The House of Scientific Books, Beirut, (D, T).
- Al-Bekaai, Ibrahim ibn Omar bin Hassan al-Rabat bin Ali bin Abi Bakr (T885H), al-Darr organized in the fit of verses and surahs, The House of Islamic Book, Cairo.
- Taftazani Saad alddin, Massoud Bin Omar (T793H), short explanation of the key summary, i (4), Dar al-Bayan Al-Arabi Foundation, Dar al-Hadi, Beirut, 1412 Ah, 1992, printed in the commentaries of the summary.
- Al-Jami, Abdul Rahman bin Ahmed Noureddine (T898H), Light Benefits, a new and revised edition of the old Turkish edition Sheikh Ahmed Azzo Inaya, and Professor Ali Mohammed Mustafa, i(1), The House of Revival of Arab Heritage, Beirut, Lebanon, 1430H, 2009.
- Ibn Jani, Abu al-Fath Othman ibn Jani al-Mosuli (deceased: 392 Ah), Secret of the Expression Industry, I (1), Beirut-Lebanon Scientific Books House, 1421 Ah- 2000.
- Ibn al-Hajb, Abu Amr Osman bin Omar (T646H), Clarification in the Detailed Explanation, Investigation: Dr. Musa Bennai Al-Alili, Al-Ani Press, Baghdad, 1982.
- Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf, Ether al-Din al-Andalusi (T745H), Interpretation of the Ocean Sea, Investigation: Sedki Mohammed Jamil, Beirut, 1420 H.
- Al-Desouki, Mustafa Mohammed (T1230H), Al-Desouki›s footnote on the short commentary, i(4), Dar al-Bayan Al-Arabi Foundation, dar al-Hadi, Beirut, 1412 Ah, 1992, printed in the commentaries of the summary.
- Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hasan bin Al-Hussein al-Taimi (T606H), The Great Interpretation, I (3), The House of Revival of Arab Heritage , Beirut, 1420 H.

- Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar (T538H), Scout on the facts of the download, took care of him and came out of his conversations: Khalil Maamoun Sheeha, I(1), Dar al-Knowledge, Beirut, Lebanon, 1423Ah, 2002.
- Al-Samarrai, Dr. Fadhil Saleh, Meanings of Grammar, (2) Jordan, 1423 H - 2003.
- Al-Saman al-Halabi, Abu al-Abbas, Ahmed bin Yusuf bin Abdul-Permanent (T756H), Al-Dur al-Masioun in The Sciences of The Mechanized Writers, Investigation: Dr. Ahmed Mohammed Al-Kharat, Damascus.
- Sibweh, Amr bin Othman bin Qanbar al-Harithi, Abu Bashr (T180H), Book, Investigation: Abdessalam Mohamed Haroun, I (3), Al-Khanji Library, Cairo, 1408H, 1988.
- Al-Suyuti, Jalaluddin Abdul Rahman bin Abu Bakr (T911Ah).
- Noahid al-Akar and Suward Ideas (Al-Suyuti's footnote on the Oval Interpretation), Um al-Qura University, Faculty of Da'wa and The Origins of Religion saudi Arabia (3 PhD supres), 1424 Ah - 2005.
- The huama is the explanation of the collection of mosques, Dar al-Knowledge, Beirut , (D, T).
- Shihab al-Khafaji, Shihab al-Din Ahmed bin Mohammed bin Omar (T1069H), Al-Shihab's footnote on the interpretation of the oval (inaya al-Qadi and Kifaya Radhi), seized, and his speeches: Sheikh Abdul Razzaq al-Mahdi, I(1), The House of Scientific Books, Beirut, 1417 Ah, 1997.
- Al-Shawkani, Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah al-Yemeni (T1250H), I (1), Dar al-Kalal tayeb - Damascus, Beirut, 1414 H.
- Sheikh Zadeh, Mohammed bin Musleh al-Qajwealdin al-Hanafi (t.951H), Sheikh Zada's footnote on the interpretation of the oval, adjusted, corrected and produced his hadiths: Muhammad Abdul Qadir Shaheen, i(1), Publications of Muhammad Ali Beydoun, Scientific Book House, Beirut Lebanon, 1419 Ah, 1999.
- Al-Sawi, Ahmad (T1241H), Al-Sawi's footnote on the interpretation of the Jalalin, i (1) Al-Azhar Press, Egypt, 1345 Ah, 1926.
- Al-Sabban, Muhammad bin Ali al-Shafei (T1206H), seized and corrected by Ibrahim Shamseddine, i(1), The House of Scientific Books, Beirut, 1417 Ah, 1997.

- Tibi, Sharaf al-Din al-Hussein bin Abdullah (T743H), The Unseen Conquest in uncovering the Mask of The Rib (The Footnote of Tibi on the Scout), Investigation: A Group of Researchers, I (1), Publisher: Dubai International Prize for the Holy Quran, 1434 Ah - 2013.
- Ibn Ashour, Mohamed Taher (T1973), Editing and Enlightenment, Tunisian Publishing House, 1984.
- Abd al-Qahir bin Abdul Rahman bin Mohammed, Al-Jarjani (T474H), Signs of Miracle in The Science of Meanings, stood on correcting his character and commented his footnotes: Mr. Mohammed Rashid Reda, Dar al-Knowledge, Beirut, Lebanon, 1402Ah, 1981.
- Al-Attar, Hassan (T1250Ah), Hassan al-Attar on al-Azharia, i (2), Mustafa al-Babi Press, Egypt, 1374 Ah, 1955.
- Ibn Atiyah al-Andalusi, Abu Muhammad Abdul Haq bin Ghaleb bin Abdul Rahman bin Tammam (T542H), brief editor in the interpretation of the dear book, investigation: Abdessalam Abdel Shafi Mohammed, i(1), The House of Scientific Books, Beirut, 1422 H.
- Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman al-Aqili al-Hammadani al-Masri (T769H), Ibn Aqeel explained on The Millennium son of Malik, investigation: Mohammed Mohieddin Abdel Hamid, i(20), Heritage House - Cairo, Egypt Printing House, Said Jouda Al-Sahar & Co., 1400 Ah, 1980.
- Al-Aqbri, Abu al-Qa'idah Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah (T616H), Ta'ayan in the Expression of the Qur'an, Investigation: Ali Muhammad al-Bejawi, Issa al-Babi al-Halabi and Co.
- Al-Qunoy, Issam al-Din Ismail bin Mohammed al-Hanafi (T1195H), Al-Qunoi's footnote on the interpretation of the oval, tuned by: Abdullah Mahmoud Mohammed Omar, I(1), Dar al-Qinscientific Books, Beirut, 1422Ah, 2001.
- Karmi, Muhammad, The Scarf on the Short Explanation to Summarize the Key, Qom Press, 1375 H.
- Al-Maghribi, Ibn Ya'qub, Talents of Fatah in explaining the key summary, i (4), Dar al-Bayan Al-Arabi Foundation, Dar al-Hadi- Beirut, i (4), 1412 Ah, 1992.
- Al-Makoudi, Abu Zeid Abdul Rahman bin Ali bin Saleh al-Fassi (T807H), Al-Makoudi's Commentary on the Millennium, Beirut, 1424 Ah, 2003, printed with the footnote of Ibn Hamdoun
- Al-Nasafy ebdallah bin Ahmad (T710H), Baring secrets sharh author on Almanar. I (1) Dar alkutub alilmia, Berut, 1406H, 1986M.

- Niamatallah bin mahmood Al-nakhjoany, famouse sheikh Alwan (T920H), Conquests Al-elhiaiah and keys otherworldliness clarifier for the words Al-qurania and the adjudging detector.I (1), dar rikaby for print -Alghoria, egypt, 1419H, 1999M.
- Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah bin Yusuf, Jamal al-Din (T761H), Qatar Al-Nada and Bel Al-Sada, review: Fouad Nasser, i (2), Nur al-Sabah Library, Turkey, 2011.
- Ibn Yaish Bin Ali (t. 643 E), Explaining the Detail, Beirut, Al-Mutanabbi Library, Cairo - (D, T).